الأمم المتحدة

DP/2021/9

Distr.: General
15 January 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام 2021

من 1 إلى 4 شباط/فبراير 2021، نيويورك

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

رد الإدارة على تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان المتضررة من النزاعات

أولا - مقدمة

1 - في عام 2020، أكمل مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييما للدعم الذي يقدّمه البرنامج للبلدان المتضررة من النزاعات. وكان هذا التقييم يندرج ضمن إطار خطة عمل المكتب للفترة 2018-2021، التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وطلب المجلس، خلال دورته العادية الثانية لعام 2019، أيضا إجراء تقييم مستقل لعمل البرنامج الإنمائي في البلدان المتضررة من النزاعات[1]. ويغطي التقييم الفترة 2014-2020[2]، التي تتزامن مع إعادة الهيكلة التنظيمية لتصدي البرنامج الإنمائي للأزمات، بما في ذلك إنشاء مكتب إدارة الأزمات في أواخر عام 2018. وهو يشمل الخطتين الاستراتيجيتين السابقة والحالية للبرنامج الإنمائي ويتزامن مع إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإعادة تنظيم ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة. وركز التقييم على دور البرنامج الإنمائي في منع حدوث الأزمات والتعافي من آثارها وتحقيق الاستقرار والانتقال إلى التنمية في 34 بلدا متضررا من النزاعات، وعلى مساهمته في ذلك[3]. ويرد الموجز التنفيذي للتقييم في الوثيقة DP/2021/8.

(1) إلى جانب البلدان المتضررة من النزاعات، يتناول التقييم أيضا منع نشوب النزاعات والهشاشة.

(2) لكن التقييم لا يغطي تصدي البرنامج الإنمائي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في البلدان المتضررة من النزاعات، إذ كانت الجائحة بدأت للتو وقت إجراء التقييم.

(3) تُعرّف البلدان المتضررة من النزاعات بأنها "البلدان التي تعاني من نزاعات مسلحة منذ أكثر من عام، سواء بسبب عوامل داخلية أو خارجية أدت إلى الإخلال بالسلام؛ والتدمير؛ وخسائر في الأرواح".

290121 270121 21-00605 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

2 - ويرحب البرنامج الإنمائي بتوصيات التقييم، التي ستسهم في وضع إطار مؤسسي جديد - حلول إنمائية للأزمات والهشاشة (يشار إليها فيما يلي بالإطار الخاص بالتصدي للأزمات والهشاشة) - يتضمن استراتيجيات لمنع حدوث الأزمات والتصدي لها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار الأمم المتحدة للسلام المستدام، ويُسترشد به في وضع الخطة الاستراتيجية المقبلة للبرنامج الإنمائي (2022-2025). وسيبني البرنامج الإنمائي عمله على المجالات التي حُددت على أنها مواطن قوة، مع الاستجابة للمجالات التي تحتاج إلى تعزيز.

ثانيا - سياق البرنامج المتعلق بالنزاع والتنمية وخطةُ التنمية المستدامة لعام 2030

3 - كان بروز كل من النزاعات والتطرف العنيف والتوترات المتعلقة بالموارد الطبيعية والمناخ سببا للقلق المستمر في العقد الماضي، إذ كانت لها تكاليف بشرية واجتماعية واقتصادية فادحة. وتتسبب النزاعات في نسبة 80 في المائة من جميع الاحتياجات الإنسانية وتظل عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدر البنك الدولي أن ما يصل إلى ثلثي الأشخاص الأشد فقرا في العالم قد يعيشون في أوضاع تتسم بالهشاشة والنزاع والعنف بحلول عام 2030[4]. وفي عام 2020، كانت السياقات الهشة موطناً لـ 23 في المائة من سكان العالم و 76,5 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع على الصعيد العالمي[5]. وتؤكد هذه الأرقام أنه ليس اندلاع النزاعات العنيفة فقط هو الذي يقوض الجهود الإنمائية، بل أيضا الأبعاد الكامنة للنزاعات والاضطرابات الاجتماعية - الاقتصادية و/أو السياسية و/أو البيئية، التي تلخص في مصطلح "الهشاشة".

4 - وبعد مرور عشرة أشهر على بدء جائحة كوفيد-19 على الصعيد العالمي، هناك أدلة قوية على أن آثارها الاجتماعية والاقتصادية الثانوية تؤثر بشكل غير متناسب على السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. ووفقاً لأرقام البنك الدولي، فأكثر من 75 مليون شخص معرضون لخطر الوقوع في براثن الفقر المدقع في سياقات هشة بسبب أثر الجائحة. وغالباً ما يكون خطر أوجه الضعف الاجتماعي - الاقتصادي أعلى في السياقات الهشة والمتأثرة بالأزمات بسبب أوجه الضعف الموجودة من قبل، حيث تحدث جائحة كوفيد-19 بالفعل أثرا مزعزعا للاستقرار.

5 - ويمثل كل من عدم المساواة والتهميش والإقصاء عوامل رئيسية للنزاع. ولذلك، فالتصدي لعدم المساواة أمر حيوي لتحقيق السلام وتحسين التنمية البشرية في البلدان المتضررة من النزاعات. ويتطلب إحراز تقدم ملموس في التنمية المستدامة، ولا سيما الحد من الفقر وتعزيز السلام المستدام على النحو المتوخى في خطة الأمين العام لاستدامة السلام، القيام في نفس الوقت بمواصلة الجهود الإنمائية المتوسطة إلى الطويلة الأجل إلى جانب العمل الإنساني. وتشمل أغلبية سياقات النزاعات أزمات متعددة مثل تحركات اللاجئين والمشردين داخليا، والأمراض العابرة للحدود، والأحداث المتصلة بالمناخ مثل حالات الجفاف والكوارث الطبيعية الكبرى أو المتكررة، والتوترات المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئة، بالإضافة إلى التفاوتات الإقليمية، والفقر، وضعف نظم الحوكمة، ومواطن الضعف الهيكلية، والتخلف. ووصل عدد النازحين قسراً

(4) البنك الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2020، https://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/overview.

(5) انظر: Organisation for Economic Co-operation and Development, "States of Fragility 2020" http://www.oecd.org/dac/states-of-fragility-fa5a6770-en.htm.

إلى مستوى عال تاريخي هو 79,5 مليون شخص في عام 2019، مما أدى إلى أزمة نزوح غير مسبوقة[6]. وساهم كل من النزاعات وعدم الاستقرار السياسي في زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخليا في مناطق عديدة. وللأثر غير المسبوق لجائحة كوفيد-19 بالفعل تداعيات مباشرة على هذه المناطق المعرضة للنزاعات في العالم، وقد يزيد من تفاقم هذه الحالة الهشة أصلا في عام 2021.

6 - وتبين الدراسات أن تغير المناخ يشكل عاملاً مضاعفاً للأخطار التي تهدد السلام والأمن، وأن التغيرات المناخية المحلية مرتبطة ارتباطاً قوياً باستمرار النزاعات القائمة[7] وتفاقم نزاعات جديدة، إذ أن الهجرة من المناطق المتضررة من الجفاف إلى المناطق الحضرية يمكن أن تزيد من التوترات وتفضي إلى العنف. ونظراً لتعدد أبعاد المخاطر المناخية وتفاعلها مع العوامل المسببة للنزاع، فالحاجة إلى حلول متكاملة لمنع نشوب النزاعات أكثر أهمية من أي وقت مضى.

7 - ويسري ذلك أيضاً على الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف، الذي تكون دوافعه وأسبابه الجذرية خاصة بكل منطقة، مما يتطلب أن تكون عمليات التصدي له مستنيرة بتقييم للمخاطر وقائمة على الأدلة وأن تنفذ من خلال أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات الدينية وبناة السلام. ويعالج هذا النهج الوقائي في التصدي للتطرف العنيف، الذي يستند بالأساس إلى التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، أوجه الضعف الكامنة مثل الفقر وعدم المساواة والإقصاء، التي يمكن أن تدفع الأشخاص نحو الروايات والسلوكيات المتطرفة العنيفة.

8 - وخلال العقد الماضي، تم الإقرار بشكل متزايد بالدور الهام الذي يؤديه الشباب في وضع السياسات وبناء السلام على الصعيدين الوطني والدولي[7]. ومع وجود 1,5 بليون شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما اليوم، يحظى الدور الذي يمكن أن يؤديه الشباب بوصفهم جهات فاعلة رئيسية في منع نشوب النزاعات وحلها باعتراف واسع النطاق ويتعزز من خلال قرارات متعددة لمجلس الأمن، ومع ذلك لم يتم التأكيد عليه أو توفير الموارد له على نحو كاف في تدخلات الحكومات والمانحين[8].

9 - وبالمثل، لئن كان هناك اعتراف واسع النطاق بالأهمية البالغة لمعالجة مشاركة المرأة في السلام والتنمية، فلا تزال هناك ثغرات كبيرة. وقد مر عقدان من الزمن منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000)، الذي تلاه القرار 2122 (2013)، لضمان مشاركة المرأة في جهود السلام والأمن، ومع ذلك فمشاركتها في عمليات السلام لا تزال متدنية.

ثالثا - الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي إلى البلدان المتضررة من النزاعات

10 - يدعم البرنامج الإنمائي جميع البلدان والأقاليم السبعة والخمسين المحددة في تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون "دول الهشاشة لعام 2020" (بما في ذلك البلدان الأربعة والثلاثون المشمولة بهذا التقييم) في جهودها الرامية إلى منع نشوب النزاعات، والتعافي، وتحقيق الاستقرار، والانتقال

(6) https://www.unhcr.org/en-us/figures-at-a-glance.html.

(7) انظر على سبيل المثال: "The Missing Peace on Youth, Peace and Security", 2018, https://www.youth4peace.info/ProgressStudy.

(8) بما في ذلك قرارات مجلس الأمن 2250 (2015) و 2419 (2018) و 2535 (2020)، التي أكدت على الدور الحيوي للشباب في بناء السلام وتوسيع الخطة.

إلى التنمية. وكشف تحليل أولي لحافظة المشاريع لعام 2019 أن البرنامج الإنمائي أنفق أكثر من 2,3 بليون دولار في عام 2019 في تقديم الدعم في السياقات الهشة (54 في المائة من مبلغ 4,3 بلايين دولار تقريباً أنفِق على الصعيد العالمي). كما خُصص على الأقل نصف ميزانية البرنامج الإنمائي التي بلغت ستة بلايين دولار في عام 2020 لعمله في السياقات الهشة.

11 - وخلال فترتي الخطتين الاستراتيجيتين اللتين تم النظر فيهما في التقييم[9]، دعم البرنامج الإنمائي جهودا مترابطة لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، والتصدي لها والتعافي منها، وبناء السلام وتحقيق المصالحة في طائفة متنوعة من سياقات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

12 - ويركز البرنامج الإنمائي على توطيد السلام والحوكمة الشاملة للجميع في البلدان الخارجة من النزاع، من أجل التعجيل بالعودة إلى مسارات التنمية المستدامة. ويستند ذلك إلى الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي خلال مرحلتي الإنعاش المبكر وتحقيق الاستقرار. وبالإضافة إلى التدخلات التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار على الصعيد القطري، ما فتئ البرنامج الإنمائي يدعم تحقيق الاستقرار الإقليمي (في منطقة الساحل، على سبيل المثال) للتعجيل بعودة النازحين إلى مجتمعاتهم المحلية عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والفرص الاقتصادية. وفي هذا السياق، يدعم البرنامج الإنمائي تعزيز المهام الحكومية الأساسية لتحسين قدرات المؤسسات المحلية من أجل دعم جهود بناء السلام.

13 - وحددت الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2017 الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لبناء السلام وبناء الدولة في المقام الأول في إطار ثلاث نتائج هي: تعزيز نظم الحوكمة (النتيجة 2)، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (النتيجة 4)، والقدرة على الصمود (النتيجة 5). وركز البرنامج الإنمائي على تعزيز مؤسسات الحوكمة الرئيسية اللازمة للانتقال السلمي في البلدان بعيدا عن النزاعات المحتملة وضمان حدوث تحولات مجتمعية دائمة، وذلك عن طريق بناء القدرات لمنع نشوب النزاعات وإدارتها؛ والتيسير والحوار وبناء توافق الآراء؛ وتحليل النزاعات وتقييمها.

14 - وفي إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، يشكل "بناء القدرة على الصمود أمام الأزمات والصدمات من أجل صون مكاسب التنمية" إحدى السياقات الإنمائية الثلاث لعمل البرنامج الإنمائي[10]. وينصب التركيز على التخفيف من حدة النزاعات، فضلا عن تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة. ومن خلال هذا التركيز على بناء القدرة على الصمود، يدعم البرنامج الإنمائي مجموعة من المبادرات في البلدان المتضررة من النزاعات تهدف إلى المساهمة في السلام، والإنعاش الاقتصادي، والحوكمة الشاملة للجميع. وترتبط مشاركة البرنامج الإنمائي في كل مرحلة من مراحل التعافي والاستقرار، والانتقال إلى التنمية ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام بالهدف الأوسع المتمثل في بناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة. وستكون الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 فرصة لتعديل نهج البرنامج الإنمائي في عالم يزداد

(9) الخطتان الاستراتيجيتان للبرنامج الإنمائي للفترتين 2014-2017 و 2018-2021.

(10) يعرّف البرنامج الإنمائي بناء القدرة على الصمود بأنه "عملية تحويلية تتمثل في تعزيز قدرة الأشخاص والمجتمعات المحلية والمؤسسات والبلدان على منع حدوث الأزمات وتوقعها واستيعابها والتصدي لها والتعافي منها" ويركز على "القدرات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، والحد من مخاطر الكوارث، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والتعافي من الأزمات، وبناء السلام المستدام". ولذلك، تدعم البرامج البلدان والمجتمعات المحلية في إدارة النزاعات بشكل أفضل، والاستعداد لمواجهة الصدمات الكبرى، والتعافي في أعقابها، وإدماج إدارة المخاطر في خططها الإنمائية وقراراتها الاستثمارية.

هشاشة، وسوف تسترشد بتوصيات هذا التقييم والدروس الشاملة لعدة قطاعات المستفادة من تصدي البرنامج لكوفيد-19 والدعم الذي قدمه من أجل التعافي.

15 - وفي الميدان، يدعم البرنامج الإنمائي، في دوره كمدمج لأهداف التنمية المستدامة، منظومة الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لوضع نُهج إنمائية متعددة الأبعاد لمعالجة مسائل تتراوح بين أزمة المناخ والجوائح، وتزايد أوجه عدم المساواة والنزاعات التي طال أمدها. وفي سياقات النزاع، يسهم عمل البرنامج الإنمائي في تحقيق أهداف تنمية مستدامة متعددة، بما في ذلك الحد من الفقر (الهدف 1)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، وبناء المجتمعات المحلية المستدامة (الهدف 11)، وبناء المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة للجميع (الهدف 16). ويقر البرنامج الإنمائي بأن العمل المناخي (الهدف 13) سيكون بالغ الأهمية لزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ والحد من انعدام الأمن الغذائي، وهو عامل من عوامل منع نشوب النزاعات في العديد من البلدان. وتمكين عقد الشراكات (الهدف 17) أمر بالغ الأهمية في البلدان المتضررة من النزاعات لتعزيز القدرة على الصمود والروابط في إطار الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

16 - ومن أجل تعزيز الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان المتضررة من الأزمات والنزاعات، وتعزيز رؤيته وأولوياته واتساقه في مجال منع حدوث الأزمات والتصدي لها والتعافي منها، أنشأ البرنامج مكتبا مخصصا لإدارة الأزمات في أواخر عام 2018، كجزء من شبكة السياسات العالمية. ويقوم مكتب إدارة الأزمات بتعزيز قدرة البرنامج الإنمائي على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ودوافعها، وتحسين توضيح هذه القدرة، ودعم البلدان المتضررة من النزاعات للتغلب على أوجه القصور في التنمية والحد من مواطن الضعف، وإعطاء الأولوية لتحسين المواءمة والاتساق بين الجهود والجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

17 - واستنادا إلى الولاية الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، قام مكتب إدارة الأزمات بتوحيد عروض ونُهج سياسات وبرامج البرنامج الإنمائي المتعلقة بالأزمات، ويسر الدعم التقني المقدم للمكاتب القطرية، وكفل اتخاذ خطوات لتعميق المشاركات بما يتجاوز البرمجة ذات الصلة بالاستجابة الفورية، نحو القيام بدور فني أكبر في منع وقوع الأزمات وبناء القدرة على الصمود. واستُحدثت أدوات واستراتيجيات وشبكات ممارسين في مجالات رئيسية لمنع حدوث الأزمات والتصدي لها والتعافي منها من أجل تعزيز استجابات البرامج القطرية، بما في ذلك إدارة عمليات الانتقال التي تمر بها الأمم المتحدة، بما يشمل تعزيز قدرات المكاتب القطرية ودرايتها التقنية وأدواتها ومواردها المالية في سياقات الأزمات.

18 - وفي سياقات النزاع، يشجع البرنامج الإنمائي على اتباع نهج متكامل يشمل منع نشوب النزاعات، والأمن المناخي، والتماسك الاجتماعي، وبناء السلام، مع استمرار الاستنارة بالتحليلات المتعمقة للأسباب الجذرية للنزاع والدوافع المؤدية إليه على الصعيد المحلي، بما في ذلك التطرف العنيف والتشدد. وفي إطار العرض الجديد للبرنامج الإنمائي المتعلق بسياسات وبرامج منع نشوب النزاعات، تم وضع الصيغة النهائية لتوجيهات برنامجية جديدة بشأن مواضيع مثل الوساطة الداخلية والتماسك الاجتماعي.

19 - وواصل البرنامج الإنمائي تعزيز عرضه بشأن منع التطرف العنيف من خلال قاعدة بحثية متنامية تشمل: دراسات واسعة النطاق مثل "رحلة إلى التطرف في أفريقيا والنساء الخفيات: الأبعاد الجنسانية للعودة وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل" و "الخطوط الأمامية: الشباب في المقدمة لمنع ومواجهة التطرف العنيف"؛

ومجموعة الأدوات المتعلقة بإدارة المخاطر وقياس الأثر لمنع التطرف العنيف؛ والجهود المبتكرة لمواجهة السياقات الصعبة والديناميكية. ووضع البرنامج الإنمائي وشركاء له توجيهات جديدة بشأن استخدام علم السلوك في البرمجة المتعلقة بمنع التطرف العنيف استنادا إلى أفضل الممارسات في المكاتب القطرية (مثل أوزبكستان وباكستان والسودان وطاجيكستان واليمن).

20 - وبالإضافة إلى ذلك، يوفر البرنامج الإنمائي منصة متكاملة للدعم في مجال سيادة القانون والأمن المجتمعي وحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز على الأزمات والهشاشة. ويقدم البرنامج العالمي لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان من أجل الحفاظ على السلام وتعزيز التنمية التابع للبرنامج الإنمائي مساعدة متكاملة للشركاء الوطنيين في أكثر من 40 سياقا لبناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود تدعمها مؤسسات عادلة وشاملة. وما فتئ البرنامج الإنمائي يقدم التوجيه ومجموعات أدوات بشأن آثار كوفيد-19 المتعلقة بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان على الصعيد القطري لصالح البرنامج الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

21 - وأعطى البرنامج الإنمائي الأولوية للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، بما في ذلك في السياقات المتأثرة بالنزاعات (مثل سيراليون وأمريكا الوسطى وغرب البلقان ومالي ومدغشقر)[11]. ويدعم البرنامج الإنمائي تنمية القدرات والقدرات الداخلية في ما يخص التعامل مع الشباب، ويشارك في قيادة إعداد أول دليل للأمم المتحدة عن برامج الشباب والسلام والأمن[12]، ويشارك في استضافة أول منتدى للتعلم في الأمم المتحدة بشأن الشباب والسلام والأمن مع المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي والبعثات السياسية وأصحاب مصلحة آخرين. واستضاف البرنامج الإنمائي، بوصفه رائدا في مجال الفكر، مشاورات مع أزيد من 000 4 من بناة السلام الشباب في المناطق الخمس جميعها في إطار إعداد دراسة التقدم فيما يتعلق بموضوع الشباب والسلام والأمن التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن.

22 - وما فتئ البرنامج الإنمائي يعطي الأولوية لعمله في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياقات الأزمات والسياقات الهشة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك دعم الأدوار القيادية للمرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وما فتئ البرنامج الإنمائي يجدد أدواته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومنع نشوب النزاعات من خلال إطلاق مجموعة أدوات جديدة في مجالي الجنسانية والتعافي في عام 2019، تقدم توجيهات ملموسة بشأن كيفية القيام بنجاح بتعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين في سياقات الأزمات.

23 - والبرنامج الإنمائي، باعتباره المضيف الإداري لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، هو الوكيل الإداري الرئيسي للأمم المتحدة لأدوات التمويل الجماعي في البلدان المتضررة من النزاعات. وخلص تقييم خدمات التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات والتابعة للبرنامج الإنمائي الذي أجري في آب/أغسطس 2018، في جملة أمور، إلى أن المكتب "يحظى بتقدير كبير من جانب المانحين والمنظمات المشاركة لما لديه من قدرة قوية على تصميم الصناديق وإدارتها" و "يعترف به معظم المانحين والمنظمات المشاركة باعتباره الخيار المفضل للوكيل الإداري".

24 - وزاد البرنامج الإنمائي من مشاركته في آليات التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات ودعمه لها، على سبيل المثال من خلال صندوق بناء السلام وعبر البلدان المتضررة من النزاعات حيث يشارك

(11) قرارات مجلس الأمن 2250 (2015) و 2419 (2018) و 2535 (2020).

(12) بدعم من حكومة السويد/أكاديمية فولك برنادوت؛ https://www.youth4peace.info/ypshandbook.

البرنامج الإنمائي بنشـــاط في صـــناديق التمويل الجماعي المشـــتركة بين الوكالات والبرامج المشـــتركة (مثل أفغانســتان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والســودان، والصــومال، وكولومبيا، وبلدان كثيرة أخرى). وفي كل حالة من هذه الحالات، كان البرنامج الإنمائي متلقيا رئيســيا للتمويل لتنفيذ مشـــاريع في إطار استراتيجية مشتركة أوسع نطاقا بين الحكومة والأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي البرنامج الإنمائي دورا رئيسيا في قيادة الهيئات الاستراتيجية وهيئات الحوكمة، مثل اللجان التوجيهية و/أو أمانات الصناديق في كثير من الصناديق القطرية والبرامج المشتركة.

25 - وكان تعزيز المجموعة المتنوعة من عروض البرنامج الإنمائي المتعلقة بمنع حدوث الأزمات والتصدي لها والتعافي منها خطوة هامة إلى الأمام، ولكن يلزم بذل جهود متضافرة وتوفير موارد مشتركة لوضع هذا العمل في موقعه على الصعد العالمي والإقليمي والقطري، ولترجمة هذه الاستراتيجيات والأدوات إلى ممارسة في جميع جوانب الطابع اللامركزي لعمليات البرنامج الإنمائي. وسيساعد الإطار الجديد الخاص بالتصدي للأزمات والهشاشة على تعزيز التوجه الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي في سياقات الأزمات والسياقات الهشة، بما في ذلك تنفيذ النهج القائم على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وكفالة ملاءمته لمعالجة طائفة من المسائل المتعلقة بالأزمات والهشاشة.

رابعا - نتائج التقييم واستنتاجاته

26 - يرحب البرنامج الإنمائي بالتقييم. وسيُسترشد بنتائجه في عمل المنظمة المستقبلي في سياقات الأزمات والسياقات الهشة، بما في ذلك وضع إطاره الخاص بالتصدي للأزمات والهشاشة، وستوفر مدخلات رئيسية في الخطة الاستراتيجية المقبلة (2022-2025). ويعطي البرنامج الإنمائي، بوصفه منظمة قائمة على التعلم والمعرفة، قيمة كبيرة للفرص المتاحة للتفكير في سياساته وبرامجه وتطويرها لتلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة من برامجه.

27 - ويقدر البرنامج الإنمائي النتائج الإيجابية التي توصل إليها التقييم بشأن مدى استجابة البرنامج الإنمائي للأولويات الرئيسية في البلدان المتضررة من النزاعات، مما يدل على قيمة الدعم الذي يقدمه في تمكين إحلال السلام والتعجيل بالتنمية. وتلاحظ إدارة البرنامج الإنمائي استنتاجات رئيسية في هذا الصدد، وهي أنه:

(أ) في البلدان المتضررة من النزاعات، ما فتئ البرنامج الإنمائي يقدم مساهمات هامة في تحقيق استقرار المؤسسات وبنائها وتعزيزها، فضلا عن تمكين إجراء العمليات اللازمة لتحقيق الحوكمة الشاملة للجميع، وتعزيز سيادة القانون، وبناء السلام. واستجاب البرنامج الإنمائي لمجموعة واسعة التنوع من السياقات والتحديات المعقدة بتدخلات فعالة تدعم الشركاء الوطنيين والدوليين، وتسد الثغرات الحرجة على نطاق أنشطة تحقيق التعافي والاستقرار، وتيسر المهام الحكومية الأساسية، وتعيد الخدمات وتوفر فرص العمل المؤقتة وسبل العيش، وتعزز شراكاته فيما يتعلق بالصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛

(ب) ما فتئ البرنامج الإنمائي يقدم مساهمات كبيرة في جهود تحقيق الاستقرار، لإرساء الأساس لبناء السلام والمساعدة على منع تجدد العنف واستعادة الخدمات الأساسية في بيئات عالية المخاطر. ولئن كان البرنامج الإنمائي قد اضطلع بدور هام في إنشاء مرافق كبيرة لتحقيق الاستقرار، فثمة حاجة إلى زيادة التركيز على ترسيخ هذه الجهود في العمليات المؤسسية ومبادرات السلام المحلية؛

(ج) وفر إنشاء مكتب إدارة الأزمات في أواخر عام 2018 مرتكزاً تمس الحاجة إليه من أجل دعم البرنامج الإنمائي في البلدان المتضررة من النزاعات، واتساق السياسات، وتطوير الشراكات، وتعزيز البرامج، وإعادة تحديد موضع البرنامج الإنمائي بعد فصل نظام المنسقين المقيمين عنه.

28 - وتود إدارة البرنامج الإنمائي أن تبرز النقاط التالية:

(أ) لم يكن للبرنامج الإنمائي، في معظم الفترة التي يشملها التقييم، مكتب مخصص لإدارة الأزمات، بل لم يكن لديه سوى وحدة صغيرة للاستجابة للأزمات ذات موارد وملاك موظفين وولاية كلها محدودة. ومع إنشاء مكتب إدارة الأزمات كجزء من شبكة السياسات العالمية في أواخر عام 2018، استثمر البرنامج الإنمائي في وضع السياسات والتوجيهات والقيادة وأشكال الدعم المؤسسية القوية التي أشار التقييم إلى أنها ضرورية لتوجيه عمل البرنامج الإنمائي في البلدان المتضررة من النزاعات؛

(ب) يلاحظ البرنامج الإنمائي أن التقييم لا يشمل على نحو كاف الأبعاد التشغيلية لقدراته الخاصة بالاستجابة للأزمات وأداءه في البلدان المتضررة من النزاعات وغيرها من السياقات. واسترشد البرنامج الإنمائي في استجابته الفورية للأزمات بإجراءات التشغيل الموحدة التي تمثل أفضل الممارسات، والتي نُقحت بانتظام لتعكس الاتجاهات الناشئة، والرؤى الجديدة، والإجراءات الأكثر دقة، وشكلت الدعامة لاستجابة فورية للأزمات مدارة جيدا ويمكن التنبؤ بها. وبالمثل، جرى توسيع مجموعة المستشارين الاحتياطيين والخبراء الاستشاريين المدربين التابعة للبرنامج الإنمائي، كما تم تحسين إجراءات التعبئة/النشر بصورة مستمرة، مما كفل أن يكون الأشخاص المناسبون في المكان المناسب في الوقت المناسب. وتجلت قوة القدرات الاحتياطية للبرنامج الإنمائي بشكل مثير للإعجاب خلال التصدي لأزمة كوفيد-19 في عام 2020، حيث أنجز أكثر من 800 عملية نشر ناجحة، بما في ذلك عمليات نشر افتراضية.

29 - ويحيط البرنامج الإنمائي علما بعناية بالنتائج والاستنتاجات والتوصيات التي حددت المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التركيز والموارد في البلدان المتضررة من النزاعات. وردا على التوصيات المقدمة في التقييم، يشير البرنامج الإنمائي إلى النقاط التالية.

30 - يحيط البرنامج الإنمائي علما **بالتوصية 1** التي تدعو إلى وضع سياسة مؤسسية لدعم دعوة الأمين العام إلى اتباع نهج منسق ومتكامل إزاء السلام المستدام وإظهار قيادة عالمية للبرنامج الإنمائي في تيسير وتعزيز النهج القائم على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وسيعالج البرنامج الإنمائي هذا الأمر في الإطار المقبل الخاص بالتصدي للأزمات والهشاشة، وسيركز عمله في السياقات الهشة للدفع بعقد العمل بما يتماشى مع ميزته النسبية، واستنادا إلى نموذج أعمال مناسب للغرض المنشود في هذه البيئات التشغيلية المعقدة التي تنطوي على مخاطر عالية، مع تحسين نماذج البرمجة والحلول اللازمة لتجسيد الصلة المذكورة على الصعيدين القطري والمحلي. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تعزيز الدور القيادي العالمي للبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بهذه الصلة في منتديات محددة مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والشبكة الدولية المعنية بحالات النزاع والهشاشة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويواصل البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المشاركة في رئاسة اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي، من أجل تعزيز التعاون وتنفيذ النهج القائم على الصلة المذكورة على الصعيد القطري.

31 - ويقر البرنامج الإنمائي **بالتوصية 2** التي تقترح إعطاء الأولوية لدعم منع نشوب النزاعات على الصعيدين العالمي والقطري في ثلاثة مجالات هي: منع التطرف العنيف؛ والمخاطر المتعددة الأبعاد، لا سيما من حيث صلتها بالأبعاد المترابطة للمناخ والنزاع؛ والإنذار المبكر. وسيتناول العرض الجديد للبرنامج الإنمائي بشأن المنع مجالات التركيز هذه، وكذلك التنمية القائمة على الوعي بالمخاطر، ونُهج المنع المحددة الأهداف، وتعميم مراعاة الحساسيات المتعلقة بالنزاعات والتماسك الاجتماعي في جميع أعمال المنظمة. وسيعزز البرنامج الإنمائي الشراكتين القائمتين مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، وسيشجع على توفير حلول متكاملة للأوضاع السريعة التغير، وسيسعى إلى توسيع نطاق الشراكات ضمن الطائفة الواسعة من الجهات الفاعلة في نطاق الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لتشجيع وتيسير تحول نحو المنع.

32 - ويقر البرنامج الإنمائي بالفرص المتاحة لمواصلة تعزيز الروابط في العرض المتعلق بمنع التطرف العنيف، من خلال كفالة أن يكون قادرا على الاستجابة للعوامل الموجبة للإنذار المبكر بطريقة أكثر مرونة. ويقر البرنامج الإنمائي بإشراك الشباب ومشاركتهم في وضع خطط العمل الوطنية وأطر السياسات الأخرى، ويدعم بنشاط إشراكهم ومشاركتهم. وحدد استعراض تقييمي لبرنامج البرنامج الإنمائي في عام 2020 أن 50 في المائة من المبادرات القطرية تعطي الأولوية لإشراك النساء والشباب، بما في ذلك تخصيص دور قيادي لهم في تصميم وتنفيذ أنشطة المشاريع والاستثمار في ما لديهم من إمكانات لتشكيل الحوار الوطني بشأن منع التطرف العنيف.

33 - ويرحب البرنامج الإنمائي **بالتوصية 3** التي تشجع على اتساق السياسات على نطاق المنظمة لمعالجة عدم اتساق الاستجابات المفاهيمية والبرنامجية في جميع المناطق، بما في ذلك الحاجة إلى إعطاء الأولوية للمشاركة الطويلة الأجل المدعومة بالخبرة التقنية، والتعاون المعزز بين المكاتب الإقليمية ومكتب إدارة الأزمات، ومساءلة المكاتب القطرية من أجل تنفيذ الاستراتيجيات والتوجيهات المؤسسية. وفي عام 2019، قام البرنامج الإنمائي بإعادة تنظيم وظائفه المتعلقة بالدعم في مجال السياسات والبرامج في إطار شبكة السياسات العالمية الجديدة لتمكين حشد الخبرات الشاملة لعدة ممارسات ومكاتب والمتعددة التخصصات على الصعيد العالمي من أجل توفير استجابات أكثر فعالية للتحديات الإنمائية المعقدة التي تواجهها البلدان المتضررة من النزاعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي للأزمات بطريقة متكاملة ومتسقة. وسيتناول الإطار المقبل الخاص بالتصدي للأزمات والهشاشة أيضاً اتساق السياسات في مجالات الوقاية والاستجابة والحالات التي طال أمدها.

34 - ويحيط البرنامج الإنمائي علما **بالتوصية 4**، التي تفيد بتوسيع وتكرار كل من فرص العمل وكسب العيش الأطول أجلا التي تراعي اعتبارات النزاعات وَكذلك المشاركة في وضع السياسات من أجل إزالة المخاطر التي قد تهدد النمو الشامل. وسينصب التركيز بوجه خاص على تحديد التدخلات الحفازة وآليات تقييم السوق السليمة من أجل تحسين القدرة على الصمود، كاستراتيجية للحد من الصدمات في الأنشطة الإنتاجية، وزيادة الاعتماد على الذات كمحرك للاستقرار، ودعم الجهود المتعلقة بالصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

35 - ويؤيد البرنامج الإنمائي **التوصية 5**، التي تقضي بمواصلة تعزيز أهمية التدخلات الطويلة الأجل في مجال الحوكمة على الصعيدين الوطني والمحلي باعتبارها محورية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، والاستفادة من عقود من القيادة الفكرية والخبرة البرنامجية في هذا المجال، وعكس المستوى الإيجابي من

الاعتراف الذي لوحظ في الدراسة الاستقصائية للشراكات التي أجراها البرنامج الإنمائي في عام 2020[13]. ويلاحظ البرنامج الإنمائي، وهو يقوم بذلك، أن قدرته على المشاركة في التدخلات الطويلة الأجل كثيرا ما تكون مقيدة بالتمويل القصير الأجل ودورات المشاريع، مؤكدا من جديد الحاجة الماسة إلى التمويل البرنامجي الطويل الأجل، فضلا عن تمويل الموارد العادية لتمكين استمرار المشاركات البرنامجية وإمكانية التنبؤ بها. وعلاوة على ذلك، تسترشد تدخلات البرنامج الإنمائي على أرض الواقع بخطط التنمية الوطنية والاحتياجات الخاصة للحكومات، وبأطر البرامج القطرية للأمم المتحدة، وتدعمها تحليلات السياقات ونظريات التغيير.

36 - وتلاحظ إدارة البرنامج الإنمائي على وجه الخصوص أن تحديد موقع البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بمهامه الأساسية في مجال الحوكمة يستند إلى الأدلة، ويطور بشراكات قوية (بما في ذلك مع البنك الدولي) تحدد مجالات تركيز واضحة لعمل البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المتعددة الأطراف. وطوال عملية التقييم، قدم البرنامج الإنمائي أدلة على المشاركة، والقيادة الفكرية والخبرة، بما في ذلك من خلال البحوث والسياسات والتوجيهات بشأن الأعمال المتعلقة بالحوكمة في سياقات النزاعات/الأوضاع الهشة، والدروس المستفادة، والتقارير المتعلقة بالدعم القطري، ومن خلال المقابلات ذات الصلة. ومن المهم ملاحظة مدى اتساع نطاق برنامج العمل هذا، وملاحظة الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري وعلى مستوى المقر للعمل مع مختلف الشركاء من أجل التحقيق المشترك لنتائج إنمائية ذات أثر في بيئات معقدة. وتدرك إدارة البرنامج الإنمائي وتقدر الأدوار المختلفة التي يقوم بها مختلف الجهات الفاعلة الإنمائية في هذا المجال، وترى مواطن القوة والمزايا التي تجلبها الجهات الفاعلة المتعددة. ونظرا لوجود البرنامج الإنمائي المستمر قبل النزاع - الذي غالبا مايكون فريدا في طبيعته - وأثناءه وبعده، يظل البرنامج شريكا رئيسيا مفضلا في العديد من البلدان التي توجد فيها نزاعات من أجل القيام بإصلاحات في مجال الحوكمة، وإجراء عمليات الحوار، وتقديم الخدمات، وتعزيز المساءلة.

37 - وسيواصل البرنامج الإنمائي دعم البلدان في بناء مؤسسات خاضعة للمساءلة وقادرة على الاستجابة على الصعيدين الوطني والمحلي، تركز على تعميق العقود الاجتماعية، ودعم إنشاء نظم حوكمة للمستقبل، بما في ذلك عن طريق الرقمنة والابتكارات الاجتماعية، مما يعكس المجال المتغير للأعمال المتعلقة بالحوكمة في البيئات الهشة وغير الهشة على حد سواء. وسيولى تركيز خاص لفهم نظم الحوكمة المتعددة المستويات ومواصلة دراسة الكيفية التي يمكن بها للبرنامج الإنمائي أن يعزز العقد الاجتماعي بطريقة شاملة. وأقر البرنامج الإنمائي بالفعل بالحاجة إلى عرض أكثر تكاملا في مجال الحوكمة يعالج الأداء الأوسع لنظم الحوكمة، بما في ذلك المسائل المعقدة مثل معالجة ثقة الجمهور، والتحدي المتمثل في تلوث المعلومات بالمعلومات غير الصحيحة، الذي يمكن أن تكون له عواقب مدمرة بشكل خاص في السياقات الهشة.

38 - ولذلك، يضطلع البرنامج الإنمائي باستعراضات أوسع نطاقا لأعماله المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك عرضه المتعلق بالحوكمة المحلية، وذلك بالاستناد إلى الأطر والخبرات السابقة. وبدأ البرنامج الإنمائي في الارتقاء بالعمل المتعلق بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك دور المؤسسات داخلياً من خلال

(13) قيّم 61 في المائة من المشاركين مساهمة البرنامج الإنمائي في الحوكمة بأنها "فوق المتوسط" أو "كبيرة"، بينما قيمها 28 في المائة آخرون بأنها "بحوالي قدر متوسط".

المشـــاورات وكذلك خارجياً من خلال دعم المناقشـــات في لجنة بناء الســـلام. ويواصـــل البرنامج الإنمائي الاضـــطلاع بدور قيادي في هذا المجال من خلال شـــراكاته مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الشراكة العالمية بشأن سيادة القانون والحكم المحلي مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومذكرتي التفاهم الموقعتين مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). ويجري، على غرار ذلك، تنفيذ الدعم الانتخابي للبرنامج الإنمائي بالتنسيق الوثيق مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، ويوجه نحو جوانب حددت في إطار بعثات لتقييم الاحتياجات بقيادة إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

39 - ويؤكد البرنامج الإنمائي أهمية وضـــع برامج تتعلق بســـيادة القانون والأمن وحقوق الإنســـان في الحالات المتأثرة بالنزاعات. ويشكل تعزيز سيادة القانون والأمن الذي محوره البشر وتعزيز حقوق الإنسان حجر الزاوية في عمل البرنامج الإنمائي لتحقيق التحول الهيكلي من أجل التنمية البشـــرية المســـتدامة وبناء القدرة على الصمود لمنع حدوث الصدمات وتحملها. وفي السياقات المتأثرة بالأزمات، يكون هذا العمل بالغ الأهمية للتخفيف من حدة الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان. ويقوم البرنامج الإنمائي بإرساء شراكات رئيسية لدعم هذه الجهود، بما في ذلك المشاركة في قيادة جهة التنسيق العالمية في مجال سيادة القانون التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وتوفير استجابة متكاملة ومتسقة من جانب المنظومة، والعمل كأداة لتحقيق التكامل في منظومة الأمم المتحدة.

40 - ويحيط البرنامج الإنمائي علما **بالتوصـــية 6**، التي تفيد بأنه ينبغي له أن يوســـع نطاق اســـتجابته في منطقتي الســـاحل والقرن الأفريقي. وفي ســـياق معالجة الطبيعة المتعددة الأبعاد للأزمات المتعددة في منطقة الســـاحل، وباتخاذ النهج القائم على الصـــلة بين العمل الإنســـاني والتنمية والســـلام، قام البرنامج الإنمائي بتفعيل اســـتجابة للأزمات من المســـتوى 3، حيث وجه الانتباه والموارد في المؤســـســـة إلى تحديد اســـتثمارات كبيرة لتعزيز قدراته البرنامجية في المنطقة، فضـــلا عن القدرات التنفيذية للمكاتب القطرية ذات الصـــلة ومركز داكار دون الإقليمي. وعلاوة على ذلك، عزز البرنامج الإنمائي القدرة على تنفيذ اســـتراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الســـاحل ووضـــع ثلاثة برامج رئيســـية في مجالات الحوكمة والطاقة وتمكين الشباب. واستنادا إلى عرض حسن التصميم خاص بالحوكمة في منطقة الساحل، يواصل البرنامج الإنمائي الاضطلاع بدور في الدعوة إلى عقد الاجتماعات، ويوفر القيادة الفكرية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الشركاء والمانحون، ويسعى إلى تعزيز الحوار، لا سيما مع التحالف من أجل منطقة الساحل.

41 - وتم أيضا وضع عرض إقليمي خاص بمنع نشوب النزاعات، مما يزيد بشكل كبير من قدرة مركز داكار دون الإقليمي على الاضـــطلاع بالتحليل، واســـتحداث لوحة لمتابعة مخاطر نشـــوب الأزمات، وتوقع العوامل الموجبة للإنذار المبكر، وتوفير الدعم الســـريع الوقائي والاســـتجابة للمكاتب القطرية، ووضـــع نهج اســـتراتيجي متوســـط الأجل للمنطقة. وفي منطقة القرن الأفريقي، يجري مركز بناء القدرة على الصـــمود الذي أنشـــئ حديثا في نيروبي تحليلات منتظمة لتحســـين البرامج العابرة للحدود. وكانت مرونة آليات التصـــدي للأزمات التابعة للبرنامج الإنمائي مفيدة في التركيز على الصـــلة بين العمل الإنســـاني والتنمية والســـلام، وفي تعزيز الشراكات الدائمة.

42 - ويقر البرنامج الإنمائي **بالتوصـــية 7**، التي تفيد بأنه ينبغي توحيد برامج تحقيق الاســـتقرار التي تتماشـــى مع مقترح القيمة للبرنامج الإنمائي، والمســـتندة إلى جهود الســـلام والتنمية الطويلة الأجل. ومنذ عام 2017، قام البرنامج الإنمائي، استنادا إلى العمل الآخذ في التوسع بشأن تحقيق الاستقرار في العراق

وليبيا، بعدة عمليات للارتقاء بالدروس المستفادة من هذين البلدين إلى ممارسة على نطاق المنظمة. وفي عام 2018، أسفر استعراض لأدبيات البرنامج الإنمائي المتعلقة بمنطقة الدول العربية عن توجيهات برنامجية أسهمت في تعزيز فهم واضعي السياسات والبرامج للميزة النسبية للبرنامج الإنمائي في أعمال تحقيق الاستقرار. واستخدمت الأجيال الجديدة من برامج تحقيق الاستقرار في حوض بحيرة تشاد ومنطقة ليبتاكو – غورما بالساحل وغيرها من السياقات ذات الصلة مثل اليمن هذه التوجيهات البرنامجية والدعم المقدم من مكتب إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى في إطار البارامترات السياسية والتنفيذية لكل بلد.

43 - ويرحب البرنامج الإنمائي **بالتوصية 8**، التي تفيد بأنه ينبغي أن يواصل تعزيز شراكاته على الصعيد العالمي، بما في ذلك مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمانحين. ويشمل ذلك إعادة تحديد موقع البرنامج الإنمائي في أعقاب إصلاحات الأمم المتحدة بحيث يضطلع بدور قيادي في مجالات هامة مثل منع نشوب النزاعات، والصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والتعافي؛ وتعزيز الشراكات من أجل تقاسم الأدوات والقدرات في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛ والعمل معاً بشأن المسائل الرئيسية المفضية إلى التحول على أرض الواقع؛ وتوفير معلومات من أجل تحسين التخطيط والتصميم المشتركين للبرامج من قبل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، من خلال التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ومن خلال البرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لبناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات، سيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز دعمه للتعاون الشامل بين الركائز وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات. وفي إطار الشراكة مع صندوق بناء السلام، يقوم البرنامج الإنمائي بتعزيز تدفقات التمويل من أجل تحقيق أولويات منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ويستثمر البرنامج الإنمائي أيضا في تعزيز مشاركته مع المؤسسات المالية الدولية في عمليات التقييم بعد الأزمات (مثل تقييمات التعافي وبناء السلام، وتقييمات الاحتياجات بعد الكوارث) التي يمكن استخدامها في إثراء أطر التعافي بعد الأزمات. وتم وضع وتجريب تقييم لاحتياجات التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 في عدة بلدان بالاشتراك مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، استنادا إلى منهجية تقييم الاحتياجات بعد الكوارث.

44 - ويحيط البرنامج الإنمائي علما **بالتوصية 9**، التي تفيد بأنه ينبغي إعطاء الأولوية لمشاركة القطاع الخاص واستثماره وتنميته باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الإنعاش الاقتصادي والنمو الشامل للجميع وتقديم الخدمات بما يتماشى مع استراتيجيته للقطاع الخاص، ومع عرضه السياساتي والبرنامجي الجديد المتعلق بتوفير سبل العيش والإنعاش الاقتصادي، مع التركيز على الأعمال التجارية والأسواق الشاملة للجميع. وفي السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، سيعطي البرنامج الإنمائي الأولوية للشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية لتصميم وتمويل برامج تراعي النزاعات من أجل: (أ) المساعدة على استعادة وظائف السوق بسرعة؛ (ب) دعم تهيئة بيئة تمكينية أساسية للأعمال التجارية وسلاسل القيمة؛ (ج) بناء قدرة القطاع الخاص على مواجهة الصدمات وتصميم حلول مبتكرة للتمويل من أجل القطاع الخاص للحد من المخاطر؛ (د) إشراك القطاع الخاص المحلي في جهود منع حدوث الأزمات والتأهب لها والتصدي لها والتعافي منها. وسيجري تنسيق هذه البرامج والاستراتيجيات مع الجهود الجارية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، وستركز على التدخلات التي تفضي إلى التحول المرغوب فيه من الناحية الجنسانية، والعمليات الشاملة للشباب والنساء وغيرهم من السكان المهمشين.

45 - ويتفق البرنامج الإنمائي مع **التوصية 10**، التي تدعو إلى إعطاء الأولوية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل إتاحة التوصل إلى حلول شاملة جنسانيا في مجالات المنع والاستجابة والسلام؛ وتحسين معالجة العوامل المسببة لعدم المساواة بين الجنسين؛ وتحسين فعالية التدخلات المراعية للمنظور الجنساني والمحدثة للتحول في المجال الجنساني؛ وتنفيذ التوصيات الواردة في قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وتود إدارة البرنامج الإنمائي أن توضح أنها اتخذت خطوات مدروسة لتعميم المنظور الجنساني في جميع استجاباتها البرنامجية في البلدان المتضررة من النزاعات (والحافظة الأوسع نطاقا)، كما يتضح من الزيادة المطردة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني المبلغ عنها في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 والتقرير السنوي لعام 2019 عن استراتيجية المساواة بين الجنسين، مع الاعتراف مع ذلك بالحاجة إلى زيادة القدرات. وسيعالج مباشرة هذه التوصية مرفق البرنامج الإنمائي الجديد الخاص بالمشاركة في مجالي الجنسانية والتصدي للأزمات، الذي سيُطلق في أوائل عام 2021.

خامسا - الدعم الذي سيقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان المتضررة من النزاعات في المستقبل

46 - يقوم البرنامج الإنمائي حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على عدة عروض جديدة متعلقة بالسياسات والبرامج تتماشى مع نتائج التقييم، مما سيعزز عمل البرنامج الإنمائي في البلدان المتضررة من النزاعات ويسهم في وضع الخطة الاستراتيجية المقبلة. ويشمل ذلك الإطار الخاص بالتصدي للأزمات والهشاشة، إلى جانب عروض جديدة بشأن المنع، والتنمية القائمة على الوعي بالمخاطر، والحوكمة المتكاملة. وسينفذ البرنامج الإنمائي أيضا نُهجا جديدة بشأن الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وسبل العيش والإنعاش المبكر، وتحقيق الاستقرار وبناء السلام، وإشراك القطاع الخاص، والاستجابات الإقليمية المنسقة، وتقديم دعم أقوى للخطتين المتعلقتين بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وَالمرأة والسلام والأمن من خلال إنشاء مرفق مخصص للعمل في مجالي الشؤون الجنسانية والتصدي للأزمات.

47 - ويجري حاليا تعزيز وتوسيع نظم الاستجابة التنفيذية للبرنامج الإنمائي لضمان أن يكون البرنامج "قادرا على التعامل مع الهشاشة". ويجري حاليا تحديد مجموعات جديدة من المهنيين ذوي الخبرة في مجال التصدي للأزمات وتدريبهم ورعايتهم وإدماجهم في شبكات تواصل من خلال شبكة السياسات العالمية وأكاديمية الموظفين الاحتياطيين القابلين للنشر التابعة للبرنامج الإنمائي. ويجري دعم طرائق محددة للدعم التشغيلي لتقديم المكاتب القطرية للخدمات في مجالات حاسمة مثل المشتريات والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات من خلال مختبر الإنجاز الاحتياطي، الذي يدمج أساليب العمل ويجمعها لدعم العديد من البلدان المتضررة من النزاعات. وسيجري تحديث إجراءات التشغيل الموحدة للبرنامج الإنمائي في أوقات الأزمات من أجل توجيه أعمال البرنامج توجيها فعالا في طائفة متزايدة من الحالات، بما فيها الأزمات التي طال أمدها.

48 - وسيستهدف الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للبلدان المتضررة من الأزمات الآثار الثانوية والمتعددة الأبعاد لجائحة كوفيد-19، على نحو يتماشى مع عرض البرنامج الإنمائي للتصدي لكوفيد-19 في نسخته المحدثة، "ما بعد التعافي: المضي قدما نحو عام 2030"، لكي لا يتخلف أحد عن الركب.

49 - وسيجمع الإطار الجديد للبرنامج الإنمائي الخاص بالتصدي للأزمات والهشاشة هذه المبادرات التكميلية المتعلقة بالسياسات والبرامج من أجل توجيه الاستراتيجيات والعمليات والبرامج الخاصة بعمل

البرنامج الإنمائي في سياقات الأزمات وفي السياقات الهشة. وسيستكشف الإطار المخاطر الرئيسية والفرص للتغيير التحويلي، وربط "ماذا" – العروض التقنية التي يقدمها البرنامج الإنمائي في مجالات الوقاية وبناء السلام والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتنقل الإنسان والتعافي والحد من مخاطر الكوارث والجنسانية – بـ "الكيفية" التي تكفل أن يكون البرنامج الإنمائي قادرا على تحقيق الغرض منه في هذه البيئات التشغيلية الصعبة. وسيعزز الإطار مشاركة البرنامج الإنمائي في المنصات والمبادرات العالمية ذات الصلة في مجال السياسات والدعوة، وسيسلط الضوء على مجالات تركيز لتقديم الدعم المتخصص في سياقات الأزمات والسياقات الهشة، وسيدعم توفير المزيد من الدعم المشترك والقائم على الطلب في هذه السياقات.

المرفق – توصيات التقييم ورد إدارة البرنامج الإنمائي

التوصية 1 – يتعين أن تكون لدى البرنامج الإنمائي سياسة مؤسسية دقيقة التركيز تستجيب لدعوة الأمين العام إلى اتباع نهج منسق ومتكامل إزاء السلام المستدام. وينبغي أن يظهر البرنامج الإنمائي قيادة عالمية في تيسير وتعزيز الخطة المتعلقة بالصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية، وهو بصدد وضع إطار خاص بالتصدي للأزمات والهشاشة من شأنه أن يوائم استراتيجيات منع وقوع الأزمات والتصدي لها مع خطة عام 2030 وخطة الأمم المتحدة لاستدامة السلام، وأن يسترشد به في الاستراتيجيات والبرامج والعمليات الموضوعة من أجل عمل البرنامج الإنمائي في سياقات الأزمات/السياقات الهشة.

وسيعزز البرنامج الإنمائي تعلمه من أجل تفعيل الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الممارسة العملية وسيوجه ذلك نحو وضع نُهج محدثة قائمة على هذه الصلة، تشمل دوره البرنامجي من حيث فعالية التنمية وتحقيق النتائج، وكذلك دوره في مجال تحقيق التكامل، على الصعيدين العالمي والقطري.

وسيستفيد البرنامج الإنمائي من المشاركات الحالية في البرمجة المشتركة العالمية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك البرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لبناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات وقدرته الموسعة التي يوفرها مستشارو السلام والتنمية، وجهة التنسيق العالمية في مجال سيادة القانون، ومشروع العمليات الانتقالية للأمم المتحدة، من بين جهات أخرى، من أجل دعم نظام المنسقين المقيمين لضمان الاتساق بين الركائز وتشجيع القيام بشكل مشترك بالتحليل والتخطيط والبرمجة بغية تحقيق نتائج جماعية فيما يتعلق بالصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

الإجراء الرئيسي أو الإجراءات الرئيسية	تاريخ الإنجاز	الوحدة أو الوحدات المسؤولة	التتبع	
			التعليقات	الحالة
1-1 وضع إطار خاص بالتصدي للأزمات والهشاشة	حزيران/يونيه 2021	مكتب إدارة الأزمات/فريق السياسات والمشاركة فيما يتعلق بالتصدي للأزمات والهشاشة		شُرع فيه
1-2 إضفاء الطابع المنهجي على التعلم المؤسسي والممارسات الجيدة بشأن الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ وترجمتها إلى حلول عملية في مجال السياسات والبرامج من أجل التطبيق على المستوى القطري، وإلى دعوة وقيادة معززتين على الصعيد العالمي في مجال السياسات من خلال المنتديات ذات الصلة	نهاية عام 2021	مكتب إدارة الأزمات/فريق السياسات والمشاركة فيما يتعلق بالتصدي للأزمات والهشاشة		شُرع فيه

التوصية 2 – ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعطي الأولوية للدعم المقدم لمنع نشوب النزاعات على الصعيدين العالمي والقطري. وينبغي له أن يعد عرضه المتعلق بمنع نشوب النزاعات مع التركيز على تيسير التغيير الهيكلي الطويل الأجل وخطة للتحول بين الأجيال في البلدان المتضررة من النزاعات. وينبغي أن يحدد البرنامج المجالات التي سينصب فيها تركيز متصل طويل الأجل وأن يقوم في إطار العرض المتعلق بمنع نشوب النزاعات بمعالجة الأبعاد المترابطة للمناخ والنزاع.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية، وهو بصدد وضع عرض جديد متعلق بمنع نشوب النزاعات يغطي أطرا زمنية متعددة: قصيرة الأجل، تركز على الإنذار المبكر والإجراءات الوقائية المبكرة؛ ومتوسطة الأجل، تركز على بناء الهياكل الأساسية للسلام والقدرات اللازمة للحوار والوساطة وبناء توافق الآراء؛ وطويلة الأجل، تعالج الأسباب الجذرية الإنمائية الكامنة وراء النزاعات، بما في ذلك تغير المناخ، التي تتطلب إعطاءها الأولوية في البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي. وسيأخذ العرض في الاعتبار التنمية القائمة على الوعي بالمخاطر والنُهج المتكاملة في بيئات الأزمات المعقدة. وسيضع البرنامج الإنمائي، بما يتماشى مع ذلك، منهجية جديدة لتقييم أثره في مجال منع نشوب النزاعات.

وكجزء من هذا العرض المتعلق بمنع نشوب النزاعات وتعزيز الروابط بين الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة، سيستند عمل البرنامج الإنمائي بشأن رصد مخاطر الأزمات إلى استراتيجية المنظمة المتعلقة بالبيانات وما يتصل بها من جهود لتعزيز جمع البيانات، والإلمام بها، والتحليل والبرمجة المستندين إلى البيانات/الأدلة من أجل توسيع نطاق الأعمال المتعلقة بمنع نشوب النزاعات. وسيغذي الآليات الداخلية لدعم صنع القرار من أجل الاستكشاف المنتظم للآفاق للاسترشاد بالنتائج في إجراءات المنع المبكرة، سواء داخل البرنامج الإنمائي أو على المستوى المشترك بين الوكالات من خلال المنتديات ذات الصلة (مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وهيكل الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات).

وسيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز الروابط بين عرضه الجديد المتعلق بمنع نشوب النزاعات ومنع التطرف العنيف وإشراك الشباب ومشاركتهم بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن في جميع الركائز الخمس.

2-1 وضع الصيغة النهائية للعرض المتعلق بمنع نشوب النزاعات وتنفيذه في 30 بلدا، بما في ذلك وضع منهجية قياس الأثر فيما يتعلق بمنع وقوع النزاعات وبناء السلام	إنجاز العرض بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021؛ والتنفيذ القطري بحلول عام 2023	مكتب إدارة الأزمات/الفريق المعني بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والمؤسسات المستجيبة		شُرع فيه
2-2 إضفاء الطابع المؤسسي على آلية استكشاف الآفاق من أجل القيام بانتظام بتحليل المخاطر الناشئة بالنسبة لعمليات صنع القرار الداخلية، وتخصيص الموارد، والآليات المشتركة بين الوكالات؛ وَالتحليل بناء على بدء العمل بأداة متمثلة في لوحة لمتابعة مخاطر حدوث الأزمات في 30 دولة على الأقل من الدول الهشة البالغ عددها 57 دولة من أجل دعم التحليل السياقي القائم على البيانات ووضع التوجيهات ذات الصلة	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب إدارة الأزمات/فريق السياسات والمشاركة فيما يتعلق بالتصدي للأزمات والهشاشة، الفريق المعني بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والمؤسسات المستجيبة		شُرع فيه

2-3 استعراض حافظتي البرنامج الإنمائي المخصصتين للشباب ومنع التطرف العنيف، استنادا إلى استعراض تقييمي، من أجل ضمان وتشجيع الاتساق والمواءمة المعززين	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب إدارة الأزمات/الفريق المعني بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والمؤسسات المستجيبة، الفريق المعني بالحوكمة في مكتب السياسات ودعم البرامج		
التوصية 3 – ينبغي أن تكفل إدارة البرنامج الإنمائي اتساق السياسات على نطاق المنظمة لمعالجة عدم اتساق الاستجابات المفاهيمية والبرنامجية في جميع المناطق. وينبغي أن يتصدى البرنامج للمعوقات التي تحد من مشاركته الفنية والطويلة الأجل في مجالات الدعم الأساسية.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ويشير إلى أنه صمم شبكة السياسات العالمية للجمع بين كل مكاتب البرنامج الإنمائي لضمان الاتساق في جميع نهجه السياساتية والبرنامجية، وأن القدرات والخبرات الموزعة على الصعيد العالمي تُسخَّر بالكامل لتحقيق أهداف المنظمة. ويقوم البرنامج الإنمائي بإعداد إطاره للتصدي للأزمات والهشاشة، الذي سيوجه برامجه ودعمه المقدم في السياقات المتأثرة بالأزمات والأخرى الهشة، بما في ذلك: مجالات تركيز البرنامج الإنمائي (تحديد المخاطر الرئيسية والفرص المتاحة للتغيير التحويلي في السياقات الهشة)؛ وإجراءات البرنامج الإنمائي (الربط بعروضه التقنية في مجالات مثل منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والحوكمة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والحد من مخاطر الكوارث، والتنقل البشري، والتعافي)؛ وطرق العمل (لضمان أن يكون البرنامج الإنمائي مناسبا للغرض منه في بيئات العمل المعقدة والصعبة). وَسيرافق الإطار جيل جديد من البرامج العالمية بشأن المواضيع ذات الأولوية لتقديم حلول مُختبرة ومتسقة، تحمل بصمة البرنامج الإنمائي، إلى المكاتب القطرية. وَفي الوقت نفسه، يعمل البرنامج الإنمائي على ضمان أن يكون "قادرا على التعامل مع الهشاشة"، بحيث يبين ما يكفي من المرونة والقدرة على التكيف للعمل في بيئات الأزمات والأوضاع الهشة. وتشمل السياسات والإجراءات والقدرات المنقحة والمعززة ما يلي: (أ) قوائم المرشحين المقبولين لتلبية الاحتياجات المفاجئة وأكاديمية الموظفين الاحتياطيين، التي تمكِّن الأشخاص المناسبين من ذوي المهارات المناسبة من أن يكونوا في المكان المناسب في الوقت المناسب؛ (ب) ضمان استثمار تمويل من المستوى 3 من نظام المبالغ المستهدف تخصيصها من الموارد الأساسية استثمارا فعالا في منع نشوب النزاعات والتعافي والشراكات القائمة على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والحالات التي طال أمدها؛ (ج) أن تمكن إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بالأزمات البرنامج الإنمائي من استخدام الآليات والإجراءات المؤسسية الأكثر مرونة للاستجابة بطريقة منسقة تماما في جميع مكاتبه ودوائره القطرية؛ (د) تقديم مختبر الإنجاز الاحتياطي للدعم إلى المكاتب القطرية في حالات الأزمات، من خلال توفير قدرات إضافية وتحليلات وحلول مرنة في مجالات بالغة الأهمية تتعلق بالإنجاز والعمليات؛ (هـ) تيسيرُ التقييمات الرقمية في الحالات المفاجئة إجراء المكاتب القطرية لتقييمات سريعة للأضرار والآثار وغيرها من التقييمات، وجمع البيانات الأولية الحاسمة وترجمتها إلى معلومات قابلة للتنفيذ لدعم اتخاذ القرارات من قبل المديرين والشركاء.				

3-1 إطلاق إطار خاص بالتصدي للأزمات والهشاشة	حزيران/يونيه 2021	مكتب إدارة الأزمات/فريق السياسات والمشاركة فيما يتعلق بالتصدي للأزمات والهشاشة		شُرع فيه
3-2 إطلاق الجيل المقبل من البرامج العالمية المتعلقة بالأزمات والمركزة على المواضيع ذات الأولوية، بما في ذلك منع نشوب النزاعات، وسيادة القانون، والتعافي، والحد من المخاطر	2021	مكتب إدارة الأزمات		شُرع فيه
3-3 تنقيح إجراءات التشغيل الموحدة واستكمال آليات النشر ودعم الإنجاز والتقييم في الحالات المفاجئة	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب إدارة الأزمات/فريق إدارة الدعم القطري، مكتب الشؤون الإدارية		شُرع فيه
التوصية 4 - ينبغي أن يركز البرنامج الإنمائي على دعم توفير سبل العيش وفرص العمل في الأجل المتوسط إلى الطويل. وينبغي أن يتخذ تدابير لوضع خيارات شاملة لفرص العمل وسبل العيش موضع التنفيذ، من أجل استخدامها وتكرارها على نطاق أوسع في سياقات النزاع وما بعد النزاع.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية وسيضع تحليلا أفضل للسياقات والنظم لتحديد خيارات جديدة لاستدامة سبل العيش والتعافي الاقتصادي في حالات النزاع وما بعد النزاع للحد من عدم الاستقرار الاقتصادي، والفقر، والنزاعات مع مرور الوقت في السياقات الهشة. وسيحدد البرنامج الإنمائي عناصر النجاح المشتركة من المبادرات القائمة المتعلقة بتوفير سبل العيش والموجهة نحو السوق، وسيزيد من الدعم المقدم للمكاتب القطرية لتعزيز البرمجة المتكاملة، وتحسين الربط بين دعم سبل العيش/الإنعاش الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والإدارة البيئية، والحوكمة، ضمن إطار الحد من الفقر وأهداف التنمية المستدامة. وستُدمَج هذه الأطر القائمة على الأدلة في تنقيح دليل البرنامج الإنمائي بشأن سبل العيش والتعافي الاقتصادي في حالات النزاع وما بعد النزاع.				
4-1 وضع إطار محسن ومراع للاعتبارات الجنسانية بالنسبة لسبل العيش والتعافي الاقتصادي في الأوضاع الهشة	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب إدارة الأزمات/الفريق المعني بحلول التعافي والتنقل البشري		شُرع فيه
4-2 وضع وتنفيذ توجيهات بشأن تعميم تحليل السوق والطلب في تصميم وتنفيذ الدعم المتعلق بإيجاد سبل العيش وفرص العمل في حالات النزاع وما بعد النزاع	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب إدارة الأزمات/الفريق المعني بحلول التعافي والتنقل البشري		شُرع فيه

3-4 تقديم دعم متعلق بالسياسات والبرامج يكون محدد الأهداف إلى المكاتب القطرية من أجل بحث وتوثيق الدروس المستفادة والاستراتيجيات الفعالة لربط البرامج المتعلقة بسبل العيش والقصيرة الأجل بنتائج الحد من الفقر في الأجلين المتوسط والطويل، بما في ذلك استراتيجيات الحصول على التمويل والتعامل مع الديون، والحماية الاجتماعية التكيفية، ونُهُج أخرى لتخفيف حدة الفقر في السياقات الهشة	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب إدارة الأزمات/الفريق المعني بحلول التعافي والتنقل البشري		
التوصية 5 – ينبغي للبرنامج الإنمائي جعل التدخلات الطويلة الأجل في مجال الحوكمة محورية في خطته المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وينبغي أن تستثمر برامجه المعنية بالحوكمة في نماذج الإدارة العامة الجديدة، مع التركيز على التخطيط والتحليل، والتكنولوجيات الرقمية، ومشاركة القطاع الخاص.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية وسيواصل دعم البلدان في بناء مؤسسات خاضعة للمساءلة وقادرة على الاستجابة على الصعيدين الوطني والمحلي، تركز على تعميق العقود الاجتماعية، ودعم إنشاء نظم حوكمة للمستقبل، بما في ذلك عن طريق الرقمنة والابتكارات الاجتماعية، مما يعكس المجال المتغير للأعمال المتعلقة بالحوكمة في البيئات الهشة وغير الهشة على حد سواء. وسيولى تركيز خاص لفهم نظم الحوكمة المتعددة المستويات ومواصلة دراسة الكيفية التى يمكن بها للبرنامج الإنمائى أن يعزز العقد الاجتماعى بطريقة شاملة. وأقر البرنامج بالحاجة إلى عرض أكثر تكاملا فيما يتعلق بالحوكمة يعالج الأداء الأوسع لنظم الحوكمة، بما في ذلك في إدارة التعقيد والمخاطر المتعددة الأبعاد. ويضطلع البرنامج الإنمائي باستعراضات أوسع نطاقا لأعماله المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك عرضه المتعلق بالحوكمة المحلية، استنادا إلى الأطر والدروس والأدلة السابقة. وشرع البرنامج الإنمائي أيضا في تنفيذ خطة بحوث لمواصلة توفير القيادة الفكرية فضلا عن التوجيه العملى فى هذا المجال. وبالمثل، بدأ البرنامج الإنمائي عملية للارتقاء بالعمل المتعلق بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك دور مؤسسات الحوكمة. ويواصل البرنامج الإنمائى الاضطلاع بدوره القيادي فى هذا المجال من خلال الشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما فى ذلك هيكل بناء السلام، وترتيب جهة التنسيق العالمية في مجال سيادة القانون، ومذكرات التفاهم الموقعة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف وموئل الأمم المتحدة التي تشمل أولويات الحوكمة.				
5-1 توضيح العرض المعاد تصوره المتعلق بالحوكمة إلى جانب الخطة الاستراتيجية المقبلة، بما في ذلك التوجيهات القائمة على الأدلة للتدخلات الطويلة الأجل في مجال الحوكمة من أجل تسريع وتيرة بناء السلام ومنع نشوب النزاعات	2022	شبكة السياسات العالمية: الفريق المعني بالحوكمة في مكتب السياسات ودعم البرامج، مكتب إدارة الأزمات/الفريق المعني بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والمؤسسات المستجيبة،		شُرع فيه

		الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان		
5-2 تجديد العرض المتعلق بالحوكمة المحلية من أجل توفير خيارات جديدة مبتكرة وقائمة على الأدلة للعمل على المستوى المحلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة للسكان، بمن فيهم الأشخاص الأكثر تعرضا للخطر في الأزمات الحالية والمستقبلية.	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب إدارة الأزمات/الفريق المعني بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والمؤسسات المستجيبة، الفريق المعني بالحوكمة في مكتب السياسات ودعم البرامج		شُرع فيه
5-3 القيام مع شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام باستعراض آليات تمويل الدعم الانتخابي من أجل التخفيف من نزعة الحلول القصيرة الأجل في هذا المجال.	كانون الأول/ديسمبر 2021	الفريق المعني بالحوكمة في مكتب السياسات ودعم البرامج		
التوصية 6 – يعاني برنامج منطقة الساحل من نقص كبير في التمويل. وينبغي أن يبين البرنامج الإنمائي مدى إلحاح وشدة الاستجابة التي تتطلبها الحالات في منطقة الساحل والقرن الأفريقي. وينبغي أن يعترف بالتحديات الفريدة التي تواجهها منطقة الساحل وأن يعطي الأولوية للبرنامج الإقليمي لحشد الدعم. وينبغي أيضا أن يعطي الأولوية للشراكات من أجل توفير استجابة منسقة وجماعية.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية، ويشير إلى أن مبادرته بشأن إعادة تأهيل منطقة الساحل الوسطى تستند إلى ثلاثة عروض برنامجية بشأن الحوكمة والطاقة وتمكين الشباب، وستعزز تنسيق وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وبناء على هذا العرض، سيواصل البرنامج الإنمائي الاضطلاع بدور الدعوة إلى عقد اجتماعات إلى جانب أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات المانحة، في تعبئة الموارد لمعالجة الأزمات المتعددة الأبعاد في المنطقة. وتصاحب العرض المتعلق بمنطقة الساحل خطة عمل لإشراك الشركاء وإجراء الاتصالات، وتعبئة الموارد. وبالمثل، يجري القيام باستثمارات كبيرة، من خلال الاستجابة المؤسسية للبرنامج الإنمائي من المستوى 3 في منطقة الساحل، لتعزيز قدرات البرنامج في المنطقة، وذلك من أجل زيادة التنفيذ والأثر. وفي أواخر عام 2020، اعتمد البرنامج نهجا مماثلا في منطقة القرن الأفريقي، سيُصاغ بمزيد من التفصيل في عام 2021 وما بعده.				
6-1 وضع الصيغة النهائية لخطة إشراك الشركاء وإجراء الاتصالات وتعبئة الموارد الخاصة بالعرض المتعلق بمنطقة الساحل وتنفيذ هذه الخطة، بما في ذلك الحوارات الاستراتيجية الرفيعة المستوى، والإحاطات الإعلامية المقدمة للدول الأعضاء والمشتركة بين الوكالات	كانون الأول/ديسمبر 2021	المكتب الإقليمي لأفريقيا، مكتب العلاقات الخارجية والدعوة، مكتب إدارة الأزمات		شُرع فيه

2-6 تطوير وتعميق النهج الإقليمي في التعامل مع منطقة القرن الأفريقي	كانون الأول/ديسمبر 2021	المكتب الإقليمي لأفريقيا، والمكتب الإقليمي للدول العربية، مكتب إدارة الأزمات		شُرع فيه
التوصية 7 – تحتاج برامج تحقيق الاستقرار إلى مزيد من التوحيد. والاكتفاء بالتركيز على إعادة تأهيل البنية التحتية وبنائها لن يحقق النتائج المرجوة ما لم يقترن بتنمية قدرات المؤسسات المحلية ومبادرات سلام. وينبغي للبرنامج الإنمائي، استنادا إلى الدروس المستفادة من برامج تحقيق الاستقرار الجارية، أن يرسي البرامج المقبلة ضمن إطار للسلام والتنمية.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية، مع التسليم بأن برامج تحقيق الاستقرار هي بالضرورة محددة السياق، بينما تسترشد بالممارسات الجيدة المأخوذة من بلدان أخرى والتعلم على الصعيد العالمي. وسيواصل البرنامج الإنمائي القيام بالتدريب الهادف وتطوير المعارف استنادا إلى مشاركاته المكثفة في مجال تحقيق الاستقرار على أرض الواقع، بما في ذلك بشأن الصلات بين نهج تحقيق الاستقرار وبناء السلام، وتعزيز قدرات المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي لدعم هذه العمليات في إطار منظور طويل الأجل لبناء السلام والتنمية.				
7-1 إعداد توجيهات ومبادئ البرنامج الإنمائي بشأن تحقيق الاستقرار، بناء على استعراض للدروس المستفادة والأدلة، مع التركيز على جعل البرامج مستندة إلى إطار للسلام والتنمية	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب إدارة الأزمات		شُرع فيه
7-2 إجراء بحوث بشأن تحقيق الاستقرار في مجالات مثل الصلات بإصلاح قطاع الأمن وتقديم الخدمات في المناطق ذات الوجود المحدود للدولة	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب إدارة الأزمات/الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان/الفريق المعني بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والمؤسسات المستجيبة		شُرع فيه
التوصية 8 – ينبغي أن يزيد البرنامج الإنمائي من تحسين التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمانحين الثنائيين من أجل تقديم مساهمات في النتائج الطويلة الأجل في البلدان المتضررة من النزاعات.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ويشير إلى أن الشراكات من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام مع المنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي قد تم تعزيزها، وهي تظهر إمكانات لتحقيق أوجه تآزر وأوجه تكامل، مع تقاسم أعمال الدعوة والأدوات وحزم الدعم الميداني. وسيجري أيضا استعراض الشراكات الأخرى من أجل تحقيق أوجه تآزر سعيا إلى بلوغ الأهداف المشتركة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام.				

ويقوم البرنامج الرئيسي المشترك بين البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لبناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات بنشر مستشارين للسلام والتنمية في 60 بلدا من أجل تزويد المنسق المقيم بخدمات التنسيق والاتساق بين الركائز من خلال توفير التحليلات والاستجابات المقررة. وتشمل هذه المشاركة تعاونا قويا مع المؤسسات المالية الدولية في بيئات مختلفة، بما في ذلك من خلال التحليل/التقييمات المشتركة والحوار مع الحكومات والنظراء الوطنيين، لا سيما في حالات الهشاشة والنزاع.				
8-1 إجراء استعراض للشراكات في سياقات الأزمات/السياقات الهشة، لضمان أن تكون الشراكات كافية ومناسبة للهدف المنشود بعد فصل نظام المنسقين المقيمين عن البرنامج الإنمائي؛ وتحديد الثغرات والفرص المتاحة	نهاية عام 2021	مكتب إدارة الأزمات/فريق السياسات والمشاركة فيما يتعلق بالتصدي للأزمات والهشاشة، مكتب العلاقات الخارجية والدعوة، المكاتب الإقليمية		
8-2 ضمان استمرار المشاركة في استعراض التكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتنفيذ توصياته من أجل تعزيز التعاون مع ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة	نهاية عام 2021	مكتب إدارة الأزمات/فريق السياسات والمشاركة فيما يتعلق بالتصدي للأزمات والهشاشة، مكتب العلاقات الخارجية والدعوة		شُرع فيه
8-3 الاستفادة من الشراكات القائمة مع المؤسسات المالية الدولية (بما في ذلك الشراكة الثلاثية مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بشأن جهود الإنعاش بعد انتهاء الأزمات)، لتحديد مبادرات مواضيعية في المجالات الرئيسية للمنع والاستجابة، والاستفادة من الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي	نهاية عام 2021	مكتب إدارة الأزمات/فريق السياسات والمشاركة فيما يتعلق بالتصدي للأزمات والهشاشة، مكتب العلاقات الخارجية والتوعية		
التوصية 9 - ينبغي أن يجعل البرنامج الإنمائي مشاركة القطاع الخاص جزءا لا يتجزأ من الدعم الذي يقدمه في مجالات الإنعاش الاقتصادي والنمو الشامل للجميع وتقديم الخدمات. وينبغي أن يعجل البرنامج وتيرة مشاركته ونطاقها، باستخدام أدوات وتدخلات خاصة بكل سياق.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ويوافق على ضرورة مواصلة إعطاء الأولوية لمشاركة القطاع الخاص واستثماره وتنميته بوصفها جزءا لا يتجزأ من الإنعاش الاقتصادي والنمو الشامل للجميع وتقديم الخدمات، بما يتماشى مع استراتيجيته الخاصة بالقطاع الخاص وعرضه السياساتي والبرنامجي المتعلق بسبل العيش والتعافي الاقتصادي، ومع التركيز على النهج الشاملة لتنمية الأعمال التجارية والأسواق. وفي السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، سيعزز البرنامج الإنمائي الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لتصميم				

استراتيجيات وبرامج مالية تراعي النزاعات، وتكمل جهود بناء السلام الجارية، وتركز على التدخلات المفضية إلى إحداث تحول على المستوى الجنساني، وتشمل الشباب والنساء وغيرهم من السكان المهمشين.				
9-1 تحديد مجال الممارسة المؤسسية ووضع عرض متعلق بتنمية القطاع الخاص ومشاركته في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات لدعم المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في إشراكها للقطاع الخاص في أنشطتها، بما في ذلك توفير الأدوات والتوجيهات المتعلقة بتنمية الأسواق الشاملة، والتمويل، وإدارة المخاطر	نهاية عام 2021	مكتب إدارة الأزمات/الفريق المعني بحلول التعافي والتنقل البشري، مكتب السياسات ودعم البرامج/ مركز إسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية		
التوصية 10 – ينبغي أن يعطي البرنامج الإنمائي الأولوية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل إتاحة التوصل إلى حلول شاملة جنسانيا في مجالات المنع والاستجابة والسلام.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية وسيطلق في عام 2021 مرفقا للمشاركة في التعامل مع الشؤون الجنسانية والأزمات، مستنيرا في ذلك بالنتائج والتوصيات ذات الصلة المنبثقة عن التقييم، ليكون بمثابة مركز جامع يمكن من توحيد الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان الهشة والمتأثرة بالأزمات وتنسيق هذا الدعم والإبلاغ عنه وجعله متسقا. وسيعطي البرنامج الإنمائي الأولوية للاعتبارات الجنسانية في سياقات الأزمات عن طريق كفالة: زيادة نشر القدرات الفنية والبرنامجية المتصلة بالجنسانية في الميدان في البلدان المتضررة من الأزمات؛ وتخصيص هدف 15 في المائة من المستوى 3 (من نظام المبالغ المستهدف تخصيصها من الموارد الأساسية) لأنشطة البرامج المخصصة للشؤون الجنسانية؛ ووضع مسار اعتماد محدد لختم المساواة بين الجنسين بالنسبة للمكاتب القطرية في حالات الأزمات. وسيضع البرنامج الإنمائي على وجه التحديد عرضه البرنامجي واستراتيجياته القطاعية لتعزيز القدرات الإنتاجية للمرأة وسبل عيشها في سياقات الأزمات. وسيواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ شراكته مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وتنفيذ الفرع المتعلق بالأزمات من مذكرة التفاهم الموقعة في عام 2018 بين البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومن خلال مبادرات جديدة لتحليل النزاعات تراعي الاعتبارات الجنسانية، من أجل المساهمة في عمليات التخطيط على الصعيد القطري وتحديد الأولويات للبرمجة المشتركة في سياقات الأزمات/السياقات الهشة.				
10-1 إنشاء مرفق المشاركة في مجالي الجنسانية والتصدي للأزمات	آذار/مارس 2021	مكتب إدارة الأزمات/فريق السياسات والمشاركة فيما يتعلق بالتصدي للأزمات والهشاشة، مكتب السياسات ودعم		شُرع فيه

		البرامج/الفريق المعني بالشؤون الجنسانية		
10-2 القيام بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية، بإطلاق مسار الختم الجنساني بالنسبة للبلدان التي تواجه أزمات	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب السياسات ودعم البرامج/الفريق المعني بالشؤون الجنسانية، مكتب إدارة الأزمات/ فريق السياسات والمشاركة فيما يتعلق بالتصدي للأزمات والهشاشة		شُرع فيه
10-3 وضع استراتيجية قطاعية للتعافي الاقتصادي تشمل نتائج متعلقة بالمساواة بين الجنسين تفضي إلى إحداث التحول المنشود	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب السياسات ودعم البرامج/الفريق المعني بالشؤون الجنسانية/ الفريق المعني بالنمو الشامل، مكتب إدارة الأزمات/ فريق السياسات والمشاركة فيما يتعلق بالتصدي للأزمات والهشاشة		